المرفق

مذكرة عن منهجية تقدير الأضرار التي لحقت برأس المال المادي

تقدير الدمار الذي لحق برأس المال المادي في الجمهورية العربية السورية مهمة مرهقة لأصحاب المصلحة الذين يحللون آثار النزاع. وتعود صعوبة هذا العمل إلى غياب السجلات الرسمية منتظمة عن الأضرار. وانطلاقاً من الموارد المتاحة، قدّر المؤلفون قيمة الضرر في الفترة 2011-2017 باستخدام المصادر التالية:

- استعراضات مكتبية وجمع البيانات وتفصيلها بالاستناد إلى تقارير رسمية متنوعة صادرة عن منظمات غير حكومية ومنظمات دولية؛
- تقنيات مختلفة لجمع البيانات، واستشارة خبراء ميدانيين وقطاعيين لتقدير الأرقام وتطورها وسد الفجوات التي تم تحديدها على الصعيدين القطاعي والجغرافي؛
- تقييمات ميدانية بسيطة باستخدام نظام المعلومات الجغرافية في الرقة ودير الزور، التي تعذر الوصول إليهما وقت الدراسة، لتحليل الأضرار المباشرة التي سببها النزاع.

وأدرك المؤلفون، أثناء التعامل مع مصدر البيانات الأول، أن وزارات وإدارات عامة مختلفة حاولت الاحتفاظ بسجلات ولكنها لم تعتمد إجراءات متسقة للمحاسبة والتقييم. لذلك، استندت بعض السجلات إلى القيم التاريخية للأصول المتضررة[161]، والبعض الآخر إلى قيمة الاستبدال. وينجم المزيد من الاختلالات عن تقييم الأضرار بالليرة السورية[162]، التي ظلّت قيمتها تتدهور مقابل الدولار حتى وصلت في عام 2017 إلى 10 في المائة من قيمتها في عام 2010. ويقلّل ذلك من قيمة الضرر المسجّلة بالليرة السورية كقيمة دفترية أو التي تكبدتها الأصول في السنوات الأولى من النزاع.

ولتكييف الأرقام، عمل المؤلفون أولاً على تقدير مؤشر لحدة النزاع النسبية في كل سنة من سنوات النزاع 2011-2017، ثم وزّعوا القيمة الإجمالية للأضرار بالليرة السورية على السنوات وفقاً لنتائج المؤشر (جدول المرفق 1). وتم تجميع المؤشر السنوي لحدة النزاع عن طريق وضع مخطط زمني لمتوسط المؤشرات البديلة التالية:

- تاريخ الإبلاغ عن حجم الأضرار وقيمتها من خلال تتبع البيانات والتقارير الرسمية والدراسات الصادرة عن المنظمات المحلية والدولية؛
- التطوّر التاريخي لعدد الخسائر المقدرة الناجمة عن العمليات العسكرية كمؤشر على كثافة العمليات العسكرية، وبالتالي، حجم الأضرار التي لحقت برأس المال المادي، بما أن معظم المعارك وقعت في مناطق كثيفة السكان و كثيفة رأس المال؛
- الحجم والانتشار الجغرافي للعمليات العسكرية، وحجم الأصول المنشورة وكثافة الأسلحة المستخدمة.

وكانت الخطوة التالية تحويل قيمة الضرر السنوية إلى الدولار بقسمتها على متوسط سعر الصرف السنوي السائد في السوق للدولار مقابل الليرة السورية. وللتوصل إلى قيمة الضرر بسعر الدولار الثابت لعام 2010 في السوق الدولية، احتُسب مجموع القيم الحالية للأرقام السنوية لعام 2010 باستخدام معدل التضخم السنوي العالمي لصندوق النقد الدولي كسعر خصم.

ولا بد من التوقف عند نقطتين إضافيتين لفهم أرقام الأضرار القطاعية:

- احتُسب الضرر الذي لحق بالأصول المادية على أساس الأحداث وليس الرصيد. مثلاً، لا يوازي عدد المنازل المتضررة في الفترة 2010-2017 بالضرورة الفرق بين رصيد المنازل في عام 2017 ورصيدها في عام 2010، لأن العديد من المنازل قد تم إصلاحها خلال تلك السنوات أو تم بناؤها حديثاً. وينطبق المنطق نفسه على المدارس والمستشفيات والمركبات وغيرها من الأصول؛
- قُدرت قيمة الضرر على أساس متوسط كلفة الإصلاح أو الاستبدال.

جدول المرفق 1. مؤشر حدّة النزاع النسبية، 2011-2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة المئوية	2	6	7	10	30	20	25

المصدر: الإسكوا، تقديرات وحسابات برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا.